الحاكمة في لبنان دون تعيين أي فئة من البرجوازيـــة هي المهيمنة على السلطـــة والاقتصاد ، وما دلالة هذه الهيمنة ؟.. « ويرى » و« الاصح يخمن » التيار الاساسي السائد اليوم في معظم هذه الاحزاب والقوى الوطنية بأن البرجوازية اللبنانية (هكذا بشكل عام) لها مصلحة أساسية في احلال العلاقات الرأسمالية بدل العلاقات ما قبل الرأسمالية بدون تقديم أي دليل سواء بافتراض تباين أو تناقض بين مصالح البرجوازية بوجه عام وبين استمرار هيمنة العلاقات السياسية الطائفية ، أو بافتراض وجود تناقض بين الرأسمالية « الصناعية » في لبنان وبين الكومبرادور وممثليه السياسيين ومؤسساته السياسية .

« ويرى » البعض ان هناك علاقات انتاج اقتصادية رأسمالية في البلد كل ما ينقصها هو ان تعكس نفسها على صعيد التمثيل السياسي بدل العلاقات الطائفية و « الاقطاع السياسي » . وتنحصر المسألة ، في النهاية ، برؤية الحل السياسي الوحيد لأزمة النظام القائم عن طريق اجراء الاصلاحات السياسية واحلال العلاقات الرأسمالية والديمقراطية بدل العلاقات الطائفية على أساس مـــن التصور ان هناك احتياجا موضوعيـــا « للرأسمالية اللبنانية » (بدون تعيين أي قسم هو المهيمن منها والمحدد لنمو الاقسام الاخرى) لضرورة تبديـــل العلاقات السابقـــة للرأسمالية بعلاقات رأسماليـــة حديثة ومتطورة .. **ولكن هذه الاحتياجات الموضوعيـــة لم تعبر عنها البرجوازيـــة الكومبرادورية ، لا سيما جناحها الماروني المهيمن ، بل انها تستشرس في رفض ومحاربة أي تعديل للنظام في هذا الاتجاه .**

هكذا نجد ان المراجعة والاصلاحية ، بتلاقيهما مع الفكر القومي البرجوازي الصغير الضيق الافق ، تعبران عن نفسهما دائما بافتقاد التحليل العلمي لطبيعـــة الطبقات القائمة والصراع الطبقي بأشكاله المميزة في مرحلة سياسية معينة ، ففي النهاية ، لا يتم طرح المسألة الجوهرية وهي ضرورة التحضير الثوري لتغيير البنية الطبقية للنظام والقضاء على الكومبرادور التابع للامبريالية واقامة نظام حكم وطني ديمقراطي يؤدي الى تغيير الاساس المادي للتبعية ويعتمد أساسا على تطوير القطاعات المنتجة بصورة مستقلة جذريا عن الامبريالية . وذلك كمسألة راهنة ومستقبلية تمس المصلحة الوطنية والاجتماعية للجماهير الساحقة في لبنان .

والآن ما هي **دلالة تحديدنا لجوهر الطبيعة الطبقية للبرجوازية اللبنانية بأنهـــا برجوازية كومبرادورية** تابعة سواء على صعيد الآفاق المفتوحة أمام تطور البرجوازية الصناعية والزراعية أو **علاقة نظام الكومبرادور بالتمثيل السياسي الطائفي** . وما هو الموقف النظري والسياسي الصحيح من هذه الطبقة الكومبرادورية بوجه عـــام وفي اللحظة السياسية الراهنة بوجه خاص ؟ **وهل هناك حقا علاقات انتـــاج اقتصادية رأسمالية صناعية وزراعية سائدة كما يدعي البعض ؟**

من المعروف ان معظم الدخل القومي في لبنان يتأتى أساسا من قطاع الخدمات (الذي يشكل صلب البرجوازية الكومبرادورية) أي بنسبة تصل الى ما يزيد عـــن ٧٠٪ . سيما ان اتجاه التطور العام كان يميل الى ازدياد وزن قطاع الخدمات . ففي بداية الخمسينات لم يكن يشكل هذا القطاع سوى حوالي ٥٠٪ بالنسبة لمجمل الدخل القومي . **فحين يكون هذا القسم الطفيلي من البرجوازية الكومبرادورية هو المهيمن ، والوثيق الارتباط العضوي بالعلاقات الاقتصادية والسياسية للامبريالية ، فان سائر قطاعات الانتاج « الاخرى » تدور في فلك هذه العلاقات والاحتياجات التي يحددها هذا القطاع الكومبرادوري التابع . فالصناعات والزراعات التي تتوسع «ولن نقول تتطور» في**